دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا

دراسة تطبيقية (١٩٩٥ – ٢٠١٤)

نجوى أمحمد عبد السلام التائب

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى ألقاء الضوء على واقع حال المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا وعرض مجموعة الصعوبات والمشاكل التى تبطء من نموها ونجاحها واقتراح مجموعة من الإجراءات منها آلية شاملة للنهوض بمثل هذه المشاريع تشتمل على مجموعة من الإجراءات منها توفير الأنظمة والقوانين لمثل هذه المشاريع وتوفير الخدمات المساندة وغيرها من الدعائم التي يقترحها البحث، كما يحفز أيضاً القطاع الخاص في ليبيا لمساندة مثل هذه المشاريع واستيعاب العمالة الوطنية من الشباب وتدريب الشباب (من قبل جهات وطنية مختصة، منظمات حكومية أو غير حكومية أو جولية، حاضنات الأعمال) لإكسابهم مهارات مختلفة أو لتوجيه المهارات المتوفرة لديهم في الاتجاه الصحيح وتشجيعهم على زيادة دخلهم لتنمية بيئتهم، كما تم التطرق إلى التنمية المستدامة التي تعتبر من أهم القضايا المتعلقة بالبلدان النامية والتى تهدف إلى تحقيق التنمية (الاقتصادية، الاجتماعية) بصورة أكثر واقعية، ونتيجة لأن الاستثمار في مثل هذه المشاريع سيخلق دفعة لا يستهان بها في عجلة التنمية ويخلق فرصاً ابداعية لشباب المجتمع سوف نحاول في هذا البحث إبراز هذا الدور من خلال ما سيتم التركيز عليه من قضايا حيث سيتم عرض مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام ومفهومها بالبيئة الليبية بشكل خاص والمشاكل والمعوقات التي تواجهها كما جاء بالأدبيات التي تناولتها، وعرض مؤشرات عامة عن هذه المشروعات ببعض الدول النامية وربطها بالتنمية المستدامة.

Abstract:

The aim of this research is to shed light on the reality of small and medium enterprises in Libya and to present a set of difficulties and problems that slow down their growth and success and propose a set of measures including a comprehensive mechanism for the promotion of such projects, including a set of

procedures including provision of laws and regulations for such projects, It also encourages the private sector in Libya to support such projects, absorb national youth employment and train youth (by competent national authorities, governmental, non-governmental organizations, joulias, business incubators) to equip them Or to direct their skills in the right direction and encourage them to increase their income to develop their environment. Sustainable development, which is one of the most important issues related to developing countries, aimed at achieving (economic and social) development in a more realistic manner, These projects will create a significant boost in the wheel of development and create creative opportunities for the youth of society. In this research, we will try to highlight this role through the focus of issues. A concept for small and medium enterprises in general and their concept of the Libyan environment Especially the problems and obstacles facing them as stated in the literature dealt with, and the presentation of general indicators of these projects in some developing countries and linking them to sustainable development.

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

زاد الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في معظم دول العالم نظراً لما تلعبه من دور هام وبناء في دعم وتنمية الموارد البشرية، وتكمن المزيد من فرص العمل والحد من مشكلة البطالة وتوسيع وتنويع الإنتاج، وتساعد في تطوير المهارات الفنية الأمر الذى أدى إلى تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادى وبالتالى زيادة الإنتاج ودوران الحركة الاقتصادية.

أن المشروعات الصغيرة بطبيعتها لا تحتاج غلى رؤوس أموال ضخمة وتكنولوجيا معقدة ولديها مرونة كافية لتنويع الإنتاج.

إن ما حققته المشروعات الصغيرة والمتوسطة لعديد من البلدان النامية من انجازات في مجال تحسين ومعالجة أوضاع اقتصادية واجتماعية ومعيشية جعل منها عنصراً هاماً من عناصر التنمية، وارتقى بها إلى مرتبة متقدمة ضمن أولويات معظم الدول النامية.

أولاً: مشكلة البحث:

بالرغم من الاقتناع الشديد لدى المهتمين بالشأن الاقتصادي في ليبيا أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة بأنها تمثل قاعدة واقعية يمكن البدء منها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل كثيرة وتوسيع فرص تصنيع المواد الخام المحلية وتوسيع القاعدة الصناعية واستحداث صناعات أكثر تطوراً.

إلا انه تبقي المشكلة التي تتركز حول دور هذه المشروعات (الصغيرة والمتوسطة) في تحقيق التنمية المستدامة، ويمكن صياغة هذه المشكلة في السؤال الرئيسي التالي:

- **هل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا؟**

ثانياً: فرضيات البحث:

١- هناك علاقة تربط بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونسبة كل من الناتج الزراعي، الصناعي، الخدمي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

٢- هناك علاقة تربط بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودرجة الانفتاح الاقتصادي.

ثالثاً: أهمية البحث:

١- التعرف على أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها على مستوى الأفراد والجماعات.

٢- توضيح أهم الصعوبات والمشاكل التى تواجه هذه المشاريع.

٣- أعطاء سبل علاج لتخطى هذه الصعاب.

٤- نقل تجارب بعض الدول الرائدة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

رابعاً: أهداف البحث:

١- إبراز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن منظور جديد وهو البعد التنموي المستدام.

٢- تحديد أهم المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تعيق من وصولها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

٣- الإجابة على السؤال الجوهرى المتمثل في دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا.
٤- تسليط الضوء على جانب حيوي ومهم للدولة.
٥- وضع إطار نظرى يحتوى كل ما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة قدر الإمكان.

خامساً: حدود البحث:

تتمثل حدود البحث في الاتي:
١- الحدود المكانية: تتمثل في الاقتصاد الليبي.
٢- الحدود الزمنية: دراسة دور المشروعات الصغرى والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠١٤م.

سادساً: منهجية البحث:

تختلف المناهج والأساليب المتبعة حسب طبيعة وإشكالية كل دراسة ونظرا لطبيعة مشكلتنا التي تدور حول دور المشروعات الصغرى والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي فانه سوف تعتمد هذه الدراسة فيما يتعلق بأدبيات الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال الاطلاع على الادبيات العلمية الخاصة بموضوع البحث وسوف تعتمد هذه الدراسة ايضا على المدخل التوفيقي التي يوفق بين الكم والكيف من جهة ووصف وتحليل الظاهرة من جهة أخرى.

سابعاً: الدراسات السابقة:

١- دراسة (Q.C. Nguyen, F. Ye , 2015):[(i)]

بعنوان: دراسة وتقييم التنمية الصناعية المستدامة في مدينة دلتا ميكونغ بفيتنام

يهدف البحث الحالي إلى بناء نظام مؤشر تقييم التنمية الصناعية المستدامة ارتكازًا على محتوى التنمية الصناعية وبعض المبادئ الرئيسية التي يجب إتباعها بواسطة النظام معا مع الوع الحالي للتنمية الصناعية في مدينة دلتا ميكونغ بفيتنام ويشتمل هذا النظام على ثلاثة جوانب للتنمية المستدامة وهي النظام الفرعي الاقتصادي والمجتمع والنظام الفرعي البيئي وبلغ عدد المؤشرات المستخدمة ٢٧ مؤشرًا إجمالاً. وقد استخدم البحث أسلوب دراسة الحالة مع تبني المدخل الكمي لتقييم التنمية الصناعية المستدامة في دلتا ميكونغ. واعتمدت الدراسة الحالية على البيانات التاريخية المجمعة من الكتاب الإحصائي لدلتا ميكونغ بفيتنام في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١ والتاب

الإحصائي للبنك الدولي في نفس الفترة وكذلك نشرة الحالة البيئية للمقاطعات في دلتا ميكونغ والتي يبلغ عددها ١٣ مقاطعة. وقد توصلت الدراسة إلى أن التنمية الصناعية في مدينة دلتا ميكونغ ليست مستدامة. وأظهرت الكفاءة توجها تنازليا في تنمية القطاع الصناعي لخلق النمو الاجتماعي الاقتصادي ودعم بيئة المدينة محل الدراسة.

٢- دراسة (أحمد رمضان ابراهيم ٢٠٠٨م):[ii]

بعنوان: أثر غياب حاضنات الاعمال على نمو وتطور المشروعات الصغيرة.

طبقت هذه الدراسة بأخذ عينة طبقيه وتوزيع استبيان من مثل الباحثين للفترة (٢٠٠٣ – ٢٠٠٧م) بأسئلة على المشروعات الصناعية مصنفة من انواع صناعي، وخدمي، وحرفي تم تحليل النتائج احصائيا باستخدام البرنامج الاحصائي (mat lob) وهدفت هذه الدراسة التي التعريف بحاضنات الاعمال واهميتها ومدى حاجة المجتمع لهذه الحاضنات كما هدفت الي دراسة العلاقة بين غياب حاضنات الاعمال وتاثيرها السلبي على كفاءة الاداة للمشروعات وتوصلت الدراسة الي ان غالبية اصحاب المشروعات الصغيرة قيد الدراسة يؤكدون على قلة اهتمام المسؤلين بالدولة بدعم مشروعائهم وتشعيبها.

ان غالبية اصحاب المشروعات الصغيرة لم يكن لديهم علم ودراية مطبعة حاضنات الاعمال، وانهم يرغبون في الاستفادة من الخدمات والمساعدات التي تقدمها الحاضنة للمشروعهم.

غالبية اصحاب المشروعات الصغيرة قيد الدراسة يوافقون على انشاء حاضنات الاعمال في ليبيا ودفع رسوم مقابل العضوية في هذه الحاضنات.

الإطار النظري للدراسة

أولاً: مفاهيم التنمية ومجالاتها:

١- مفهوم التنمية:

التنمية لغةً معناها النماء أي الإزدياد التدريجي، يقال نما المال نمواً أي تراكم وكثر. ويستخدم إصطلاح التنمية بمعنى الزيادة في المستويات الإقتصادية والإجتماعية وغيرها. وهناك إختلاف بين مفهوم النمو والتنمية فالنمو يشير إلى التقدم التلقائي أو الطبيعي أو العفوي دون تدخل متعمد من قبل المجتمع أو الدولة. أما التنمية فهي العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة وفي حدود فترة زمنية معينة. ويحدث النمو من خلال تطور تدريجي بطئ

بينما تحتاج التنمية إلى دفعة قوية تحركها قدرات إنسانية خبيرة تخرج المجتمع من حالة الركود إلى الحركة والتقدم.

٢ـ مجالات التنمية:

لقد تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك التنمية الاقتصادية لرفع مستوى حياة المجتمع ورُقي الإنسان و التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع، الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية بالإضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع.

أولاً: التنمية البشرية. ثانياً: التنمية الإقتصادية.

ثالثاً: التنمية الاجتماعية.

ثانياً: التنمية المستدامة:

١ـ مفهوم التنمية المستدامة:

- عرفها البنك الدولي: "التنمية المستدامة هى التنمية التى تلبي حاجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تحقيق أهدافها، بما يسمح بتوفير فرص أفضل من المتاحة للأجيال الحالية لإحراز تقدم اقتصادي واجتماعي وبشري، والتنمية المستدامة تعتبر هي حلقة الوصل التي لا غنى عنها بين الهداف قصيرة الأجل والأهداف طويلة الأجل".[iii]
- وعرفت التنمية المستدامة بأنها "التنمية الحقيقة التي لها القدرة على الاستقرار والاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية، والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور أساسي لها".[iv]
- كما يعرفها Edoird Barbier بأنها "ذلك النشاط الذى يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن، مع الحرص والحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة".[v]

– كذلك عرفت التنمية المستدامة على أنها "عملية تغيير شاملة في إطار نموذج تنموي يحقق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية، التى تضمن ترقية الكفاءة الاستخدامية للموارد وتزايد المقدرة الإدخارية في تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية".[vi]

وقد تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية الذي نشر سنة ١٩٩٢،

المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة، عشرين تعريفًا واسعة التداول للتنمية المستدامة، وقد قسم التقرير هذه التعريفات إلى أربع بمجموعات رئيسية، إقتصادية وبيئية، إجتماعية وتكنولوجية.[vii]

– **التعريف الاقتصادي:** "تعنى التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة إجراء خفض في مستويات استهلاك الطاقة والموارد وترشيدها بالشكل الذي يخدم الاقتصاد والبيئة والمجتمع، أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الطاقة والموارد بشكل فعال من أجل تحسين الاقتصاد ورفع مستويات المعيشة والحد من الفقر وتحسين البيئة".

- **التعريف الإجتماعى والإنساني:** "تعني التنمية المستدامة السعى من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في المناطق النائية".

- **التعريف البيئي:** "تعني التنمية المستدامة من هذا المنظور حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها وخاصة الأرض والماء، لزيادة الإنتاج العالمي من الغذاء، وكذلك حماية البيئة من التلوث الناتج عن النشاطات الاقتصادية المختلفة".

٢- خصائص التنمية المستدامة:

- هي تنمية طويلة المدى وهذا من أهم مميزاتها.

– مراعاة المساواة وحقوق الأجيال اللاحقة.

– هي عملية متعددة ومترابطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والتنمية البيئية من جهة أخرى.

– أنها تتميز بالتداخل والتعقيد، خاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي واجتماعي في التنمية.

- أن عناصر التنمية المستدامة لا عكن فصل بعضها عن البعض الأخر، وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية.

– هي تنمية تولي إعتبارا كبيرا للجانب البشري وتنميته وتضع في المقام الأول تلبية حاجاته ومتطلباته الأساسية وتعتبره أولى أهدافها.

– تحاول تنمية وتطوير الجوانب الروحية والثقافية والمحافظة على الخصوصيات الحضارية لكل مجتمع.

– للتنمية المستدامة بعد دولي حيث يسعى المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود لمساعدة الدول الفقيرة في إليها.

- تسعى إلى تحقيق متطلبات أكثر شرائح المجتمع فقرا والتقليل من معادلات الفقر على المستوى العالمي.

٣- مبادئ التنمية المستدامة: ويمكن إيجاز أهم مبادئ التنمية المستدامة في النقاط التالية:

- الإنسان محور التنمية المستدامة وهدفها،
- مبدأ اغتنام فرص تحقيق الربح للجميع ولكل الأطراف ذات المصلحة.
- التعاون الدولي. – مبدأ الحيطة والحذر (Précaution).
– مبدأ الاستغلال الرشيد والعقلان للموارد الأولية والطاقوية وعدم تبذيره.
– مبدأ الاستفادة من كل وحدة نقدية.
– مبدأ الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية.
– التعاون الدولي لبناء قدرات محلية في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيزها.
– ترقية استخدام مختلف الأدوات الاقتصادية وفرض ضرائب بيئية.

٤- أبعاد التنمية المستدامة: يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١) أبعاد التنمية المستدامة

بعد اقتصادي	بعد اجتماعي	بعد بيئي
ينمحور حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد وعلى البيئة ويتمثل في العناصر الاتية: ١- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية. ٢- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية. ٣- مسئولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته. ٤- المساواة في توزيع الموارد. ٥- الحد من التفاوت في الدخل. ٦- تقليص تبعية البلدان النامية للبلدان الصناعية. ٧- تقليص الانفاق العسكري.	في عملية رسم لهداف الشاملة للمجتمع وفق الموارد البشرية والمادية المتحة بهدف تغير الوصول إلى التغيرات البنائية والوظيفية التى لها الأثر في وصول المجتمع إلى تحقيق أهدافه. ويتمثل في العناصر الآتية: ١- ضبط النمو السكاني. ٢- العدالة الاجتماعية. ٣- التنمية البشرية. ٤- المشاركة الشعبية. ٥- أهمية دور المرأة. ٦- ضبط السلوك الاستهلاكي للأفراد.	يتمحور حول الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على ساس مستدام. ويتمثل في العناصر الآتية: ١- الأراضي. ٢- حماية الموارد الضعيفة. ٣- تقليص ملاجئ لأنواع البيولوجية. ٤- حماية المناخ من الاحتباس الحراري. ٥- البحار والمحيطات والمناطق الساحلية. ٦- صيانة المياه العذبة.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مجموعة من المراجع.

٥- مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

أ- مؤشرات المصدر: وهي تلك التي تقيس مستويات التغير في الأصول الاقتصادية،

البيئية والاجتماعية، حيث تقيس نوعية الهواء والتغير في الموارد المائية والتغير في استخدام موارد الطاقة والتغير التكنولوجي والتغير في الرأس المال البشري وفي الانفاق على الاستثمار.

ب- مؤشرات النتيجة: وتشمل أنماط الإنفاق ومعدلاته وتوزيع الدخل والصحة والتعليم والعمل.

جدول رقم (٢) المؤشرات الاجتماعية للتنمية المحلية المستدامة

المؤشر الكلي (المركب)	المؤشرات الجزئية (البسيطة)	طريقة القياس
مؤشر المساواة الاجتماعية	مؤشر الفقر	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر
	مؤشر البطالة	بنسبة الشكان العاطلين عن العمل وهم في سن العمل
	مؤشر المساواة في النوع الاجتماعي	معدل أجر المرأة بالنسبة لمعدل أجر الرجل
	مؤشر حالة التغذية	الحالات الصحية للأطفال
مؤشر الصحة العامة	مؤشر الوفاة	معدل وفيات الأطفال تحت ٥ سنوات
	مؤشر الإصحاح	نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية
	مؤشر الرعاية الصحية	نسبة الشكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية
مؤشر التعليم	مؤشر مستوي التعليم	نسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس
	مؤشر محو الأمية	نسبة الكبار المتعلمين في المجتمع
مؤشر السكن	مؤشر السكن	نصيب الفرد من مساحة البيت، أي: الفرد/م^{٢}
مؤشر النمو السكاني	مؤشر النمو السكاني	معدل النمو السكانية/ السنة

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المرجع التالي: شبيب دياب، **التنمية المستدامة في لبنان**، ورقة عمل مقدمة لورشة العمل حول لتنمية المستدامة ودورها في التنمية، الاقتصادية، الخرطوم، من أكتوبر إلى ١ نوفمبر ٢٠٠٧، ص: ٠٦، المحمل من الموقع http://www.welfare.gov.sdworkshoptanmia9.pdf.

جدول رقم (٣) المؤشرات الاقتصادية قياس التنمية المستدامة

المؤشر الكلي (المركب)	المؤشرات الجزئية (البسيطة)	طريقة القياس
البنية الاقتصادية	الاداء الاقتصادي	معدل القومي للفرد أو نسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي
	التجارة	ويقاس بالميزان التجاري
	الحالة المالية	قيمة الدين مقابل الناتج القومي الاجتماعي
أنماط الإنتاج والاستهلاك	استهلاك المادة	تقاس بمدي كثافة استخدام المواد الخام في الانتاج
	استخدام الطاقة	وتقاس بالاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد
	إنتاج وإدارة النفايات	كمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية
	إنتاج النفايات الخطيرة	إنتاج النفايات المشعة
	النقل والمواصلات	المسافة التي يتم قطعها سنويا للفرد

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المرجع التالي: شبيب دياب، **التنمية المستدامة في لبنان**، ورقة عمل مقدمة لورشة العمل حول لتنمية المستدامة ودورها في التنمية، الاقتصادية، الخرطوم، من أكتوبر إلى ١ نوفمبر ٢٠٠٧، ص: ٠٦، المحمل من الموقع http://www.welfare.gov.sdworkshoptanmia9.pdf.

جدول رقم (٤) المؤشرات البيئية للتنمية المحلية المستدامة

المؤشر الكلي (المركب)	المؤشرات الجزئية (البسيطة)	طريقة القياس
الغلاف الجوي	التغير المناخي	تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون
	ترفق كبقة الأوزون	استهلاك المواد المسترقة للأوزون
	نوعية الهواء	تركيز ملوثات الهواء
الأراضي	الزراعة	مساحة الأراضي المزروعة
	الغابات	مساحة الغابات مقارن بالمساحة الكلية
		نسبة الراضي المتأثرة بالتصحر مقارنة بالمساحة الكلية
البحار والمحيطات والمناطق الساحلية	المناطق الساحلية	نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية
	مصائد الأسماك	وزن الصيد السنوي
المياه العذبة	المياه العذبة	كمسة ونوعية المياه
التنوع الحيوي	الأنظمة البيئية	نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية
	الأنواع	نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المرجع التالي: شبيب دياب، **التنمية المستدامة في لبنان**، ورقة عمل مقدمة لورشة العمل حول لتنمية المستدامة ودورها في التنمية، الاقتصادية، الخرطوم، من أكتوبر إلى ١ نوفمبر ٢٠٠٧، ص: ٠٦، المحمل من الموقع http://www.welfare.gov.sdworkshoptanmia9.pdf.

ثالثاً: مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

١- مفهوم المشاريع الصغيرة:

يستند برنامج الامم المتحدة للتنمية والتجارة "الاونكتاد" في تعريفه إلى حجم العمالة حيث يعرف المشروع الصغير بأنه ذلك المشروع الذي يعمل به من ٢٠ – ١٠٠ عامل فأقل، فإنه يعرف المشروع المتوسط بأنه ما زاد عن ١٠٠- ٥٠٠ عامل.[viii]

أما الاتحاد الاوروبي فيصف المشروع بأنه صغير إذا كان عدد العاملين أقل من ٥٠ عامل وأن المشروع المتوسط هو الذي يعمل به أقل من ٢٥٠ عامل.[ix]

أما منظمة العمل الدولية فقد حددت مجموعة من المعايير لتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهي:[x]

١- معيار العمال والموظفين
٢- معيار رأس المال
٣- معيار المبيعات والإيرادات
٤- معيار الإنتاج
٥- معيار التقنية المستخدمة
٦- معيار استهلاك الطاقة

أما في ليبيا فقد اعتمدت اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل التعريف التالي:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات أهلية إنتاجية وخدمية وأداة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية تستوعب القوى العاملة الشابة وتتوفر بها الشروط والمواصفات الفنية والتنظيمية والإدارية التقنية الملائمة لإدارتها بكفاءة وهي:[xi]

أ- المشاريع الصغيرة لايزيد عدد العاملين بها عن ٢٥ عنصر ولايتجاوز رأس المال التأسيسي الذي يمنح لمؤسسة بهذا الحجم ٢.٥ مليون دينار ليبي كحد أقصى.

ب- المشاريع المتوسطة لايزيد عدد العاملين بها عن ٥٠ عنصرا ولايتجاوز قيمة رأس المال التأسيسي الذي يمنح لمؤسسة بهذا الحجم عن ٥ مليون دينار ليبي كحد

أقصى.

٢- التجارب الدولية للمشاريع الصغيرة:

أ- التجربة التونسية:

عند تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تونس، فإننا لا نجد تعريفاً محدداً و واضحاً لها، على الرغم من أهميتها و مساهمتها في الاقتصاد التونسي، و بالتالي فهناك تعريفين اختياريين لاسيما المستعملين تبعاً لبعض مخططات التمويل[xii]:

- يحدد المرسوم ٩٤-٨١٤ المتعلق بمعايير التمويل من خلال الصندوق الوطني لترقية الحرف و المهن الصغيرة، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها نفقة كلية للاستثمار (أموال ضمنية متداولة) و التي لا تزيد عن ٥٠.٠٠٠ دينار تونسي، أي حوالي ٣٥.٧٠٠ دولار أمريكي.
- يحدد مرسوم ٩٩-٤٨٤ المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال صندوق ترقية الصناعة، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للقطاع الصناعي و القطاع الثالث (قطاع التجارة و النقل و الخدمات و التأمين...)، كما لو أنها استثمار إجمالي لا يقل عن ٣ مليون د.ت أي حوالي ٢.١ مليون دولار أمريكي.

و من التعريفين السابقين تم وضع تعريف واسع غير رسمي ينص على أن كل المؤسسات التي تشغل بين ١٠ و ١٠٠ عامل هي مؤسسة تنتمي لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إلا أنه لم يصرح به رسميا.

، وأبرز نقاط ضعف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التونسية تظهر من خلال:

- التمويل.
- التسيير.
- التكنولوجيا.
- ثورة المعلومات.
- السياسة المنتهجة في تونس لدعم تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[xiii].

أما المؤسسات والبرامج الفاعلة في سياسة تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التونسية.

الجدول رقم (٥) أهم المؤسسات والبرامج الفاعلة في سياسة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية

المؤسسة	النوع	النشاطات	المدة
مركز دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فرع وكالة ترقية الصناعة	حكومية	المساعدة التقنية، التطوير ترقية المناولة والشراكة من خلال التوجيه، نشاطات الترقية	١٩٩٨ إلى يومنا هذا ١٩٨٥ إلى يومنا هذا
المركز التقني	حكومية	المساعدة التقنية، الدراسات التشخيصية، التكوين، الدراسة التقنية، للسوق الإعلام	
مكتب التأهيل	حكومية	المساعدة التقنية، خدمات الاستشارة المتعلقة ببرنامج التأهيل	١٩٩٦ إلى يومنا هذا
مركز ترقية الصادرات	حكومية	دعم الصادرات، القروض المساعدة التقنية	١٩٧٣ إلى يومنا هذا
الاتحاد التونسي للصناعات، التجارة والحروف	غير حكومية	تكوين الاطارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	١٩٨٠ إلى يومنا هذا
المعهد العربي لرؤساء المؤسسات	غير حكومية	الإعلام، التكوين، التسيير و التسويق	١٩٨٤ إلى يومنا هذا
شركة الاستثمار في نخطر على رأس المال		المساهمة بالأموال الخاصة لدعم التسيير	١٩٩٠ إلى يومنا هذا
الصندوق الوطني للضمان		ضمان القروض	١٩٨١ إلى يومنا هذا
صندوق ترقية ولا مركزية الصناعة		القروض	١٩٧٣ إلى يومنا هذا وجدد في ١٩٩٩
الاتحاد الأوروبي	دولية	القروض والتكوين	٢٠٠٠-٢٠٠١
الاتحاد الأوروبي	دولية	دعم التعاون التجاري	
منظمة الأمم المتحدة لتطوير الصناعات	دولية	المساعدة التقنية والمالية	
مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية	دولية	الدعم لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	

Source: Marco Rdi Tommaso, Opcit, P 45-46.

ب- التجربة المصرية:

أصبح الاهتمام بالمشروعات الصغيرة في مصر، ضرورة ملحة تفرضها ظروف وأحداث البيئة الخارجية والداخلية، لقيام هذه المؤسسات بالدور الكبير في العديد من

مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تهيمن هذه المؤسسات على مساهمات القطاع الخاص، فقد وصلت نسبة مساهمتها في عدد العمالة المنشأة والقيمة المضافة المحققة في سنة ١٩٩٦ إلى ٩٩.٧% و ٨٧.٦% على التوالي، كما تضمن فرص عمل لأكثر من ثلثي القوة العاملة في مصر بوجهه عام[xiv].

يعتبر الصندوق الاجتماعي للتنمية من التجارب الرائدة في المنطقة العربية لتنمية و دعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة، مع الاهتمام شكل خاص بتوسيع فرص العمل أمام خريجي الجامعات و المعاهد العليا، و على الرغم من حداثة الصندوق إلا أن وقعه الاقتصادي فعال خاصة في ميدان الربط بين الحضر والريف في مجالات الصناعة المختلفة.

باختصار من خلال التجربة المصرية، أن دولة مصر استطاعت أن تتخطى مشكلة الضمان المطلوب لمنح قروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بها، وهذا ما أدى إلى قيام مشروعات خاصة بهم لتحسين دخولهم ورفع مستوى معيشتهم و وزيادة الإنتاج من جهة أخرى. ونتيجة للركود أو الأزمة الاقتصادية التي مر بها العالم، وتدني أسعار النفط، والحصار الظالم الذي فرضه مجلس الأمن على ليبيا عملت قطاعات الدولة التنفيذية على تركيز اهتمامها وجهودها على الدعم والمحافظة على شركات القطاع العام الإنتاجية والخدمية، والتي كانت تمثل الدعائم الأساسية للاقتصاد الوطني، الأمر الذي أثر سلبًا على برنامج تنمية القطاع الأهلي (الخاص).

٣- دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مكافحة البطالة في الاقتصاد الليبي:

البطالة ظاهرة جديدة على الاقتصاد الليبي، ظهرت وتطورت في ظل اقتصاد ما ينبغي أن يصل فيه أعداد العاطلين عن العمل إلى هذا المستوى نظرا لخصائصه العامة من توفر الموارد الاقتصادية والمالية وصغر حجم السكان، حيث تبلغ مساحة ليبيا حوالي ١,٧٦٠,٠٠٠ كيلومتر مربع وتتمتع بساحل يطل على البحر المتوسط يصل طوله إلى ١,٩٠٠ كيلومتر ويبلغ إجماي عدد السكان حسب تعداد عام ٢٠٠٦ (٥.٣٢٣.٩٩١) مليون نسمة، بينما أظهرت إحصاءات التعداد السكاني لعام ١٩٨٤ أن عدد العاطلين عن العمل لم يتجاوز ١٨٠٠٠ فرد وبنسبة لا تتعدى ٣% من مجموع القوى العاملة. وأظهرت بيانات تعداد السكان لعام ١٩٩٥ أن العدد بلغ ١١٩٥٠٠ فرد وبنسبة ١١% من القوى العاملة، في حين أظهرت بيانات الهيئة العامة للقوى العاملة أن نسبة الباحثين عن عمل لا تتجاوز ٢.٤% من إجمالي العاملين اقتصاديا من نفس العام.

جدول (٦) عدد القوى العاملة الليبية والمسجلين كباحثين عن عمل ونسبهم إلى إجمالي القوى العاملة ١٩٩٥-٢٠٠١

السنوات	القوى العاملة	باحثون عن عمل	الموجهون إلى وظائف	الباقون (البطالة)	نسبة البطالة
١٩٩٥	٩١٧٥٨٩	٢٦٤٠٨	١٣٦٣٦	١٢٧٧٢	١.٤
١٩٩٦	١٠٥٤٠٠٠	٤٧٩٩٤	٢٥٨٢٥	٢٢١٤٣	٢.١
١٩٩٧	١٠٩٢١٠٠	٤٧١٠٦	٣٢٥٠٩	١٤٥٩٧	١.٣
١٩٩٨	١٠٠٦٨٥٦	٥٤٥٢٧	٢٣٤٢٨	٣١٠٩٩	٣.١
١٩٩٩	١٠٤٥٥٦٦	٩٥١٥٣	٣٨٥٠٠	٥٦٦٥٣	٥.٤
٢٠٠٠	١٠٧٩٧٦٨	٨٥٥٣٧	٢٠٢٥٦	٦٥٢٨١	٦.٠
٢٠٠١	١١١٠٠٠٢	١١٥٤٧٥	٢٩٥٩٣	٨٥٨٨٢	٧.٧

المصدر: مجلة التجارة العدد الثالث عشر السنة الثانية مايو ٢٠٠٤

وبالرغم من الظروف الصعبة التي مرت بها الدولة خلال عقد التسعينات، وهي الفترة التي شهدت ارتفاع معدلات البطالة، وما ترتب على مواجهتها مع الغرب من فرض عقوبات اقتصادية، إلا أن تأثير هذا القيود ما كان ليكون موجعا لو كانت توجهات الدولة الاقتصادية تتسم بالفاعلية والاستقرار. وقد سبق انحدار منحى أداء الاقتصاد الوطني فرض العقوبات بفترة كما هو معلوم، ولذا فإن الأزمة ترجع في جل أسبابها إلى خطأ التوجهات وفوضي السياسات والقرارات وضعف الأداء، قبل أن تنسب إلى العقوبات الاقتصادية، وإن ساهمت الثانية في تأزيم الأوضاع وهذا ظاهر من تحليل الأزمة الإقتصادية وأسبابها ومظاهرها المختلفة.

ويجب أن تعمل ليبيا على ذلك، حيث يتم توفير الفرص أمام خريجي الجامعات والعمال الفنيين المهرة لإقامة أعمال تمكنهم من استغلال المعرفة والمهارة التي يتمتعون بها، وبغير ذلك، فإن الظروف قد تؤدي إلى تسريع هجرة الأدمغة إلى بلدان أخرى. وهكذا، فالحاجة ملحة لتنمية المشاركة والابتكار لدى الشباب الليبي.

الإطار التحليلي للدراسة

القطاعات الاقتصادية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الليبي:

من خلال الجدول التالي يمكن توضيح مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الليبي.

جدول رقم (٧) مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلى الإجمالي الليبي خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٣

السنة	القطاع الزراعي		القطاع الصناعي		القطاع النفطي		القطاع الخدمي		جميع القطاعات	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
١٩٩٥	١١٧٥.٥	٩.٠	٧٦٨.٦	٥.٩	٤٦١٦.٠	٣٥.٢	٦٥٤٦.٢	٤٩.٩	١٣١٠٦.٣	١٠٠.٠
١٩٩٦	١١٨٨.٦	٨.٧	٧٥٦.٨	٥.٦	٤٧٢١.٧	٣٤.٧	٦٩٥٣.٢	٥١.١	١٣٦٢٠.٣	١٠٠.٠
١٩٩٧	١٢٦٧.٠	٩.٢	٨١٨.٦	٥.٩	٤٧٠٢.٧	٣٤.١	٧٠١٢.٢	٥٠.٨	١٣٨٠٠.٥	١٠٠.٠
١٩٩٨	١٢٧٤.٠	٩.٢	٨٠٥.٢	٥.٨	٤٦٩٧.٠	٣٣.٩	٧٠٨٥.٠	٥١.١	١٣٨٦١.٢	١٠٠.٠
١٩٩٩	١٢٣٦.٩	٨.٩	٨٣٤.٦	٦.٠	٤٥٧٥.٩	٣٣.٠	٧٢٢٨.٤	٥٢.١	١٣٨٧٥.٨	١٠٠.٠
٢٠٠٠	١٢٧٤.٣	٨.٨	٧٨٨.٧	٥.٤	٤٥٩٩.٦	٣١.٨	٧٨١٧.٠	٥٤.٠	١٤٤٧٩.٦	١٠٠.٠
٢٠٠١	١٣٣٣.٠	٨.٩	٧٤٥.٦	٥.٠	٤٥٧٣.١	٣٠.٦	٨٢٧٨.٨	٥٥.٥	١٤٩٢٧.٥	١٠٠.٠
٢٠٠٢	١٣٥٦.٦	٩.٠	٧٢٧.٠	٤.٨	٤١٨٩.٩	٢٧.٨	٨٨٢١.٨	٥٨.٤	١٥٠٩٥.٣	١٠٠.٠

٢٠٠٣	١٣٨٣.٧	٨.٦	٦٩٠.٦	٤.٣	٤٩٥٥.٣	٣٠.٧	٩١٣١.٠	٥٦.٥	١٦١٦٠.٦	١٠٠.٠
٢٠٠٤	١٤١١.١	٨.٣	٦٨٠.٥	٤.٠	٥٢٣٢.٣	٣٠.٧	٩٧٠١.٦	٥٧.٠	١٧٠٢٥.٥	١٠٠.٠
٢٠٠٥	١٤٤٦.٤	٨.٠	٦٩٢.٨	٣.٩	٥٤٦٨.٥	٣٠.٤	١٠٣٦٣.٥	٥٧.٧	١٧٩٧١.٢	١٠٠.٠
٢٠٠٦	١٥١٠.٧	٨.٠	٨٠٧.٤	٤.٣	٥٨٧٨.٤	٣١.٢	١٠٦٦٧.٠	٥٦.٥	١٨٨٦٣.٥	١٠٠.٠
٢٠٠٧	١٠٧٦.٠	٥.١	٨٤٣.٩	٤.٠	١٠٣٣٨.٠	٤٩.٠	٨٨٤٠.١	٤١.٩	٢١٠٩٨.٠	١٠٠.٠
٢٠٠٨	١٠٦٢.١	٤.٨	٨٤٠.٩	٣.٨	١٠٧٥٤.٥	٤٨.٥	٩٤٧١.٠	٤٢.٨	٢٢١٢٨.٦	١٠٠.٠
٢٠٠٩	١١٣٣.٣	٥.٢	٨٩٣.٥	٤.١	٩٨٢٨.٨	٥٤.١	٩٩٣٧.٨	٤٥.٦	٢١٧٩٣.٤	١٠٠.٠
٢٠١٠		٢.٥				٥٩		١٥		
٢٠١١		١.٦				٤٤.٨		٠.٠٦		
٢٠١٢		٠.٨				٦٥.٣		٠.٥٧		

١- القطاع الزراعي:

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مساهمة القطاع الزراعي تقتصر على الأنماط الزراعية التالية:

أ- الزراعة البعلية المتنقلة:

وهي تعتمد اعتماداً كلياً على المطور، ولا تكفي أمطارها لقيام زراعة مستقرة، وينتشر هذا النوع في مناطق الاستبس، فينتشر في أماكن متفرقة من برقة في هضبة البطنان، والدفنة، وفي الجزاء الوسطي من الجبل الأخضر، وعلى منحدراته الجنوبية، وفي إقليم البلط، وفي برة الحمراء وبرقة البيضاء، وفي ولاية طرابلس نجد أن النوع من الزراعة هو النوع السائد في السهول الممتدة جنوب خليج سيرت، وفي إقليم القبلة، وفوق سطح النطاق الجبلي، وفي سهل الجفارة، وأهم المحاصيل التي تزرع زراعة بعلية متنقلة هي القمح والشعير.

ب- الزراعة المستقرة:

وهي توجد في المناطق التي تتوفر فيها المياه بدرجة تسمح بقيام مزارع ثابتة، ويستوي في ذلك أن تكون هذه المياه هي مياه المطر مباشرة أو مياه العيون والآبار.[xv]

٢- القطاع الصناعي:

كما يمكن توضيح مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول (١٩) حيث ساهم بقيمة ٧٦٨.٦ أى ما نسبته ٥.٩ في بداية الفترة فعلاً الرغم من الزيادة في القيمة المطلقة للناتج المحلي الصناعي إلا أن نسبة خلت متواضعة وبدرجات موجبه حيث سجل ما نسبته (٥.٦ – ٥.٩ – ٥.٨ – ٦.٠) في تلاقي السنوات ١٩٩٦ – ١٩٩٧ – ١٩٩٨ – ١٩٩٩ على التوالى ويكمن سبب الارتفاع الموجب في نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالى بسبب انخفاض الناتج في القطاع النفطي، وبلوغ الكثير من المشروعات التنموية مرحلة الإنتاج واتجاه العديد من الليبيين للعمل في قطاع الصناعة يعد الاستغناء عن العمالة الأجنبية.

كما انخفضت قيمة الناتج المحلي الصناعي إلى ٧٢٢.٤ ميلون دينار وبنسبة مساهمة في الناتج الإجمالي بلغت ٥.٤% عام ٢٠٠٠م، بعد أن كانت تبلغ ٨٣٢.٩ مليون دينار عام ١٩٩٩م، ثم بلغ ٨٩٣.٥ مليون دينار وبنسبة مساهمة في الناتج المحي الإجمالي ليبلغ ٤.١% عام ٢٠٠٩.

وقد حظي قطاع الصناعة بمخصصات متواضعة من مخصصات التنمية خلال الفترة وبنسبة ٢٠.٢% من إجمالي مخصصات كل القطاعات، والتي لا تتناسب مع الأهمية النسبية التي يجب إعطاؤها للقطاع باعتباره قطاع قائد للتنمية، ولقدرته على تنويع هيكل الاقتصاد الوطني، وخلق قاعدة صناعية الهدف إلى توفير السلع الأساسية الاستهلاكية، ومستلزمات الإنتاج للقطاعات الأخرى، وكذلك تقليل الواردات وزيادة الصادرات، وخلق فرص عمل جديدة.[xvi] إجمالاً يمكن القول أن مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تعتبر متدنية طوال فترة الدراسة، ويمكن ارجاع ذلك إلى عدة اسباب منها، محدودية القوى العاملة الماهرة في القطاع الصناعي خاصة بعد الاستغناء على أغلب العمالة الوافدة مع بداية عقد الثمانينيات، وسيطرة القطاع العام المتدني الإنتاجية شبه التامة على المشروعات الصناعية، وضعف مرونة الجهاز الإداري والإنتاجي للقطاع، وبسبب ضخ مبالغ ضخمة لإقامة مشاريع صناعية أثبتت بعد فترة عدم جدواها الاقتصادية.

٣- القطاع الخدمي:

يأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأولى في تكوين الناتج المحلى الإجمالي، فقد ارتفعت نسبة مساهمة ذلك القطاع في الناتج المحلى الإجمالي من ٤٩.٩% عام ١٩٩٥ ليصل إلى ٥٤.٠% عام ٢٠٠٠، ثم يواصل بعد ذلك ارتفاعه محتلاً المرتبة الأولى في تكوين الناتج المحلي ليصل إلى أقصي نسبة مساهمة له حوالي ٥٨.٤% عام ٢٠٠٢.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

١- تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي بعض المشكلات أهمها تتمثل في كل من صعوبات (التمويل والتسويق)، وصعوبات تنظيمية، وصعوبات وظائف إدارة المشروعات، وصعوبات تتعلق بالمنافسة.

٢- وافقت النتائج المتآتية من الاختبار القياسي فرضية البحث، وذلك من خلال تأثير المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مؤشرات التنمية الاقتصادية، بتمثل في كل من نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالى، ونسبة الناتج الخدمي إلى الناتج المحلي الإجمالى، ودرجة الانفتاح الاقتصادي.

٣- هناك علاقة تبادلية بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومؤشرات التنمية، وذلك من خلال تأثير مؤشرات التنمية التى تتمثل في نسبة الناتج الزراعي ونسبة

الناتج الزراعي ونسبة الناتج الخدمى، ودرجة الانفتاح الاقتصادي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما كان موضحاً في نتائج الاختبار، أما بالنسبة إلى الناتج الصناعي فإن العلاقة من اتجاه واحد فقط فنسبة الناتج الصناعي هو الذى يتسبب في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً: التوصيات:

- على الذين لديهم رغبة في الاستثمار والحصول على قروض لهذا الغرض، ضرورة توفير الضمانات الكافية من خلال خبراتهم العملية وقدراتهم على الاستثمار، والكفاءة والجدارة بما يعطي لهم الثقة الكافية من قبل المصارف لتمويلهم بالمبالغ المطلوبة.
- ضرورة تقديم التسهيلات الائتمانية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ميسرة ومنظمة وبفترات معقولة.
- على الجهات العامة المسؤولة عن الاستثمار تسهيل وتسريع إجراءات إقامة هذه المشروعات (البنية التحتية، المياه، الكهرباء، توفير الأيدي العاملة إن اقتضى الأمر).

المراجع:

(i) Q.C. Nguyen, F. Ye , Study and evaluation on sustainable industrial development in the Mekong Delta of Vietnam, Journal of Cleaner Production 86 (2015) 389-402

(ii) أحمد رمضان إبراهيم، أثر غياب حاضنات الأعمال على نمو وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس، أكاديمية الدراسات العلية، جنزور.

(iii) بوعشه مبارك، التنمية المستدامة مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، ٢٠٠٨، ص٥٤.

(iv) سلامة سالم سلمان، تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة في المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر ٢٠٠٦، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، ٢٠٠٧، ص٥٣.

(v)Gabriel Wakerman, Le Developpement Durable, edition ellipses, France, 2008, p.31.

([vi]) صالح صالحي، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، مداخلة ضمن المؤتمر العلمى الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القصاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، ٢٠٠٨، ص٨٧٠.

([vii])إرجع إلى بو عمشة مبارك، مرجع مسابق، ص: ٥٣. و كذلك محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص:١١٣.

(viii) أبو النور، بركات محمد، إستراتيجية النهوض بالصناعات الصغيرة في مصر، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة –يناير ٢٠٠٥، العدد (١).

(ix) نفس المصدر السابق.

([x]) نفس المصدر السابق.

(xi)مراحل تكوين وتجهيز فكرة المشاريع الصغرى والمتوسطة وخلق فرص العمل – ورقة مقدمة للحلقة الدراسية التي يقيمها مجلس التخطيط الوطني حول المشروعات الصغرى والمتوسطة- إعداد م. معتوق محمد معتوق، أمين اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل – ٢٠٠٦.

([xii]) معتوق محمد معتوق، مراحل تكوين وتجهيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص عمل، ورقة عمل مقدمة إلى مجلس التخطيط الوطني حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة منها، ص١٢.

([xiii]) المرجع السابق، ص١٣.

([xiv]) هالة محمد لبيب عنبه، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩ – ٤٠.

([xv]) عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مرجع سابق، ص ص ٦٢٤ – ٦٢٥.

([xvi])الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق: تقرير التنمية البشرية ١٩٩٩.